فيصدق ويأخذ الثواب في غير المسكوك واما هو فلا تكفي فيه التورية
ولا بد من الشرط ومثل الزوجين جميع الاقارب او هبة ل شيخ
قادم من سفر فلا يصدق المهدي في قصد الثواب بها ان
استوليا فقرا وغنا بل وان كان القادم المهدي له غنيا
بالنسبة ل مهدي فقير الا لعرف بقصد الثواب على المسكوك
وبالهدية للقريب او للقادم فيعمل به او اثبات شرط
للثواب حال العقد فيعمل به قبلها قاله المحط وهذا في الفواكه
والرطب ونحوهما كما قاله في المدونة واما في الخراف والدجاج
والقمح والشاه ونحوها مما تعظم قيمته فالقول للواهب في
قصد الثواب ولو لم يجر العرف به ولم يثبت الشرط اهـ وقع
للقابسي ومن بعده وله اي الواهب منفعته اي الموهوب له من
قبضها اي الهبة الثواب ل قبض الثواب منه يعني ان
الواهب له حبس هبته عنده حتى يقبض ثوابها الشرط
او ما يرضى به من الموهوب له ولو قبضها الموهوب له قبل
الثواب وقف عن التصرف فيها واما الثابه اورد هاله
ويتلوم له بما لا ضرر فيه ولو مات الواهب للثواب والهبة
بيده فهي باقية كالبيع وللموهوب له قبضها ان دفع
العوض للورثة وان مات الموهوب له قبل ان يثيب الواهب
فلورثته ما كان له افاده الخرشي قال العدوي وضمانها حال
منعها من الواهب وموضوع قوله ولو مات الخ انه حصل قبول
واثيب ما اي متمول يصح ان تسلم بضم المثناة فوق وسكون
السين المهملة وفتح اللام تابيه ضمير الهبة فيه فيثاب
عن العرض طعام ودراهم ودنانير ونحو ذلك وعرض من غير جنس
واما من جنسه فلا لئلا يدري الى السلم العاقد للشرط ولا
يثاب عن الذهب فضة ولا الذهب والا عن الفضة كذلك

الهبة صح

ليلا

ليلا يودي الى صرف موخر او بيدل موخر والا عن اللحم حيوان
من جنسه ولا عكسه ويثاب عن الطعام عرض ودنانير ودراهم
ولا يثاب عنه طعام ليلا يودي الى بيع طعام بطعام لاجل مع
الفضل ان كان واتحد الجنس افاده اللقانيان قال العدوي قوله
العاقد للشروط اي لجنسها الصادق بالواحد وذلك ان سلم
الشيء في مثله قرض شرط عدم قصد دافعه نفع نفسه وشان
المهدي للثواب انما يقصد نفع نفسه خصوصا ان كان الثواب
اكثر على العتيمة ويلزم الواهب ان يعتبل ما تسلم فيه ان كان
غير معيب والا كان معيبا اي فيه عيب بشرط ان يكون قدره
بالقيمة او يكملها له فليس للواهب ان يرد المعيب ويطلب
غيره سالما وبشرط ان لا يكون العيب فادحا كالجذام والبرص
كما في ابن غازي ولا يلزم الواهب قبول ما اي متمول
خالق العادة في الاثابة به على الهبة كالحلف والحلفا
والحشيش والتبن في بلد لم تجر العادة فيه بجعله ثوابا
عن الهبة فان جرت العادة به كما في الامعار لزمه قبوله
ولو عن دراهم كما افاده بعض الشيوخ والرفيق الماذوني له
في التجارة الهبة للثواب من ماله لانها نوع من البيع ولذا كان
له اخذها من غيره ويجوز بالنسبة الى الاب فقط دون باقي
الاولياء في مال محجوره اي الاب من صغير وسفيه ومجنون
الهبة للثواب لا لغيره قال الخرشي وكذلك الاب له ان
يهب من ماله ولده هبة للثواب ولا يجوز له ان يهب من ماله
هبة لغير ثواب وكذا لا يجوز له ان يبارئ من ماله ولده مجانا اهـ
ثم قال والمراد بالولد المحجور وان التزم ارشد صدقة يمين
اي تعليق نحو كلمت زيدا فداري صدقة على زيد او المساكين
وحصله المعلق عليه وجب الوفاء وان امتنع فلا يقضي به لانه

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)